

الأعمال الموجهة

- 1- أذكر الفرق بين الضريبة والرسم، وبين الضريبة وأشباه الضريبة؟
- 2- يعتبر مبدأ الاقتصاد في النفقات من المبادئ الأساسية لنجاح النظام الجبائي. كيف يخدم - حسب رأيك - تطبيق المشرع الجبائي لهذا المبدأ كلاً من الخزينة العمومية والمكلف بالضريبة؟
- 3- كيف يمكن للمشرع الجبائي أن يحقق مبدأ العدالة في الضريبة؟
- 4- هناك العديد من الأهداف لفرض الضريبة من قبل الدولة. أذكر هدفين من كل من الأهداف السياسية، والأهداف الاجتماعية، والأهداف الاقتصادية؟
- 5- يعتبر معيار تحمل العبء الجبائي من بين أهم المعايير التي تصنف من خلالها الضرائب؛ وعليه كيف تقسم الضرائب حسب هذا المعيار؟ وما هو الفرق بين أنواع الضرائب حسب هذا المعيار؟
- 6- أنكر باختصار المراحل المنهجية للاقتطاع الجبائي؟ وهل يمكن - حسب رأيك - تسبيق أو تأخير مرحلة عن مرحلة أخرى؟
- 7- فيم يكمن الفرق بين تقدير الوعاء الجبائي حسب التصريحات المقدمة من المكلف بالضريبة والتصريحات المقدمة من الغير (غير المكلف بالضريبة)؟
- 8- تنقسم الضريبة القياسية إلى نوعين، وهما: الضريبة النسبية، والضريبة التصاعدية. فأيهما الأقرب - حسب رأيك - إلى تحقيق العدالة؟
- 9- قامت معظم الدول بالتخلي عن تطبيق طريقة الضريبة التصاعدية الإجمالية في أنظمتها الجبائية، وتعويضها بطريقة الضريبة التصاعدية بالشرائح. اشرح سبب هذا التعويض مدعماً بإجابتك بمثال تطبيقي.
- 10- بعد دراستك لطرق تحصيل الضريبة، ما هي في رأيك الطريقة المثلى للحد من التهرب الجبائي؟

الإجابة

1- أذكر الفرق بين الضريبة والرسم، وبين الضريبة وأشباه الضريبة؟
تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي يدفعه الأفراد بصفة جبرية ونهائية إلى الدولة دون مقابل مباشر، وذلك بغرض تغطية النفقات العامة.

بينما يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الخزينة العمومية مقابل خدمة معينة لتحقيق النفع العام، وإذا كان الرسم والضريبة يلتقيان في أنهما فريضة نقدية إلزامية لتمويل النفقات العامة للدولة، فإن هناك جملة من الفروق يمكن تحديدها كما يلي:

يختلف الرسم عن الضريبة في أن عنصر المقابل متحقق في الرسم دون الضريبة، فالأخيرة تفرض دون مقابل، أما الرسم فيتحدد على أساس النفع الخاص الذي يعود على دافعه بصرف النظر عن مركزه المالي أو ظروفه الاجتماعية؛ في حين تتحدد الضريبة على أساس المقدرة الاقتصادية للمكلف بها.

كما تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية، فضلا عن هدفها التقليدي، وهو تمويل الخزينة العامة للدولة؛ في حين أن الرسم يهدف إلى تحقيق القدر اللازم من الأموال لتغطية تكلفة الخدمة محل الرسم.

أما أشباه الضريبة فهي اقتطاعات جبرية تتم لصالح شخص معنوي عام أو خاص غير الدولة ومرافقها الإدارية، ومثال ذلك ما يقطع من مرتبات المستخدمين التي يدفعها أصحاب العمل لتمويل التأمينات الاجتماعية، فهذا اقتطاع لشخص عام (هيئة التأمينات الاجتماعية).

2- يعتبر مبدأ الاقتصاد في النفقات من المبادئ الأساسية لنجاح النظام الجبائي. كيف يخدم -حسب رأيك- تطبيق المشرع الجبائي لهذا المبدأ كلا من الخزينة العمومية والمكلف بالضريبة؟
يعني هذا المبدأ الاقتصاد في تكلفة جباية الضريبة، أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد تكلفة جبايتها عما يدخل خزينة الدولة، ويعني ذلك أن على الدولة أن تختار أسلوبا للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة، حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير محلها، ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل الخزينة، فكل زيادة في تكلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف عبئا لا تقابله زيادة في الإيرادات

العامية، فضلا عن ذلك فإن النقص في موارد الخيرية، والذي يكون ناتجا عن ضخامة تكلفة جبائية الضريبية، يرجع على المكلف بتحميله ذلك النقص، لاحتياج الدولة لتلك الموارد المالية لتسيير مختلف مرافقها العامة، ما سيسجل ارتفاعا في الضغط الجبائي للمكلف؛ وعليه فإن مبدأ الاقتصاد في النفقات يعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض تكلفة جبائيتها وارتفاع حصيلاتها.

3- كيف يمكن للمشرع الجبائي أن يحقق مبدأ العدالة في الضريبة؟

تتمثل أسهل صورة لتمثيل العدالة الجبائية في محاولة تطبيق مساواة صارمة، وهذا ما يسعى إليه المشرع الجبائي من خلال تشريعاته، والجزائر -كغيرها من الدول- تعمل بذلك، ويظهر ذلك من خلال المادة 46 من دستورها التي تلص على أن "كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة".

ويبقى مفهوم العدالة مفهومًا نسبيًا، نظرا لمحاولة الدولة وضع نظام جبائي يربط بين العدالة الجبائية والعدالة الاجتماعية، بهدف إعادة توزيع الثروة من خلال الضريبة، لتعديل توزيع الدخل. يمكن القول إن مبدأ أو قاعدة العدالة بحكمها مبدأان هما:

• العمومية: وتعني العمومية نفع الضريبة من قبل كل الأفراد، أي أنها تفرض على كافة أفراد المجتمع، والمداخل الناتجة عن المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة، أو التابعين لها سياسيا واقتصاديا.

• العدالة: وتعني العدالة نفع كل شخص حسب قدرته المالية، أي تجب مراعاة المقدرة التكلفية للمواطنين عند فرض الضريبة.

يحكم العدالة الجبائية في وقتنا الحاضر مبدأان أساسيان يتمثلان في مبدأ العدالة الأفقية، ومبدأ العدالة العمومية. فالأولى تعني أن يعامل المكلفون المتساوون في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة جبائية متساوية؛ أما الثانية فتعني اختلاف المعاملة الجبائية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

4- هناك العديد من الأهداف لفرض الضريبة من قبل الدولة. أذكر هدفين من كل من الأهداف السياسية، والأهداف الاجتماعية، والأهداف الاقتصادية.

• الأهداف الاقتصادية

تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية، عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش الاقتصادي، وامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد في حالة التضخم، أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة، أو تخفيضها على نتيجة

النشاط، أو إعفاء المواد الأولية اللازمة للقيام بهذا النشاط، كما قد تهدف الضريبة إلى تشجيع شكل من أشكال الاستغلال، كما في حالة تشجيع اندماج الشركات، بإعفائها من الضريبة أو تخفيض الضريبة عليها.

▪ الأهداف السياسية

تستخدم الضريبة في الداخل كأداة للقوى المسيطرة اجتماعيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، كما أن الضريبة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، كما في حالة استخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول، أو للحد منها، تحقيقا لأغراض سياسية.

▪ الأهداف الاجتماعية

يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل تخفيف العبء الجبائي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضرائب، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية، كالمشروبات الكحولية والتخخين، وذلك لحماية صحة أفراد المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تخفيض الأعباء الباهظة للصحة العمومية التي تتحملها الدولة جراء عمليات المتابعة الصحية للمرضى، وكل ما ينجر عنه من أعباء مرتفعة التكلفة، وعمليات جراحية في داخل الوطن أو حتى خارجه.

5- يعتبر معيار تحمل العبء الجبائي من بين أهم المعايير التي تصنف من خلالها الضرائب؛ وعليه كيف تقسم الضرائب حسب هذا المعيار؟ وما هو الفرق بين أنواع الضرائب حسب هذا المعيار؟

وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. أما بخصوص الفرق بين النوعين من الضرائب، فيمكن الاطلاع على الجدول المشار إليه في الصفحة 25 من الفصل الأول -مدخل للجباية- والذي تعرضنا فيه لدراسة الفرق بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة.

6- أنكر باختصار المراحل المنهجية للاقتطاع الجبائي. وهل يمكن -حسب رأيك- تسبيق أو تأخير مرحلة عن مرحلة أخرى؟

• تحديد الواقعة المنشئة للضريبة (مناسبة فرض الضريبة)

بالإضافة إلى ما تم التعرض له سابقا فيما يتعلق بتحديد الوعاء الجبائي، والطرق الممكنة الاستخدام من المشرع الجبائي؛ لذلك سنتعرض فيما يلي إلى عنصر مهم وهو التحديد الدقيق للواقعة المنشئة لفرض الضريبة، أو كما تسمى كذلك بميلاد الضريبة.

يتولى القانون الذي يقرر فرض ضريبة-أو رسم- معينة تحديد القواعد العامة لها، أي الشروط العامة اللازمة لتطبيق الضريبة، ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بذمة شخص بمجرد صدور القانون الجبائي؛ وإنما يتطلب الأمر أن يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده القانون الجبائي، وهو ما يعرف بالواقعة المنشئة للضريبة (مناسبة فرض الضريبة)، والتي تتمثل في الحصول على الدخل في نهاية السنة بالنسبة للضريبة على الدخل، أو تملك رأس المال بالنسبة للضريبة على رأس المال، وعبور السلعة الحدود الجمركية بالنسبة للضرائب الجمركية. وتحديد لحظة نشوء الدين الجبائي في ذمة المكلف بالضريبة له أهمية كبرى من الوجهة القانونية؛ وذلك لبداية المواعيد القانونية في تلك اللحظة التي تتحقق فيها الواقعة المنشئة.

٤ حساب الضريبة

بعد تحديد الضريبة، تأتي المرحلة التالية وهي حساب الضريبة، أي تحديد دين الضريبة، أو مبلغ الضريبة الواجب الدفع للدولة، وذلك عن طريق تطبيق مختلف الطرق المستخدمة والواردة في القانون الجبائي على قيمة الوعاء الجبائي لحسابها، من نسبية وتصاعدية بالشرائح.

٤ تحصيل الضريبة

تصبح الضريبة واجبة الدفع بعد إبلاغ المكلف بالضريبة بالمبلغ الذي يجب عليه دفعه، ويجب على الإدارة الضريبية مراعاة الأوقات الأكثر ملاءمة، ويُحصل دين الضريبة وفق عدة طرق.

7- فيم يكمن الفرق بين تقدير الوعاء الجبائي حسب التصريحات المقدمة من المكلف بالضريبة والتصريحات المقدمة من الغير (غير المكلف بالضريبة) ؟

يكون التقدير الحقيقي على أساس التصريحات المقدمة من المكلف، ويكون التقدير للدخل حسب هذه الطريقة تقديراً حقيقياً.

بينما يكون التقدير الجزافي على أساس تحديد دخل المكلف جزافياً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعلومات والأدلة ذات العلاقة المباشرة بالوعاء الخاضع.

من مزايا التقدير الجزافي أنه يمتاز بالبساطة وسهولة تطبيقه، إلا أنه يبتعد عن الحقيقة في معظم الأحيان؛ وبذلك يبتعد عن العدالة، لأنه قائم على أساس تقريبي، والذي يمكن له أن ينشئ خلافات.

أما التقدير الحقيقي، فيمتاز بالدقة عند تحديد الوعاء الجبائي الخاضع للضريبة؛ وعليه تمتاز هذه الطريقة بالعدالة مقارنة بالتقدير الجزافي، لذا تطبقه معظم الأنظمة الجبائية بشكل واسع. أما التقدير

الجزافي فهو أقل انتشارا، ويقتصر تطبيقه على الأنشطة التي لا تمسك محاسبة منتظمة، مثلما هو عليه الأمر في الجزائر بالنسبة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

الأمر الذي أدى إلى التخلي عنه تدريجيا من قبل المشرع الجبائي الجزائري، عن طريق إدراج الضريبة الجزافية الوحيدة -سندرسها بالتفصيل في الفصل الثاني- لتعويض النظام الجزافي الذي كان ساريا في صنف الأرباح الصناعية والتجارية التابع للضريبة على الدخل الإجمالي إلى غاية ديسمبر 2006. إضافة إلى كل التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة إلى غاية سنة 2016 أين تم التخلي نهائيا عن طريقة التقدير الجزافي.

8- تنقسم الضريبة القياسية إلى نوعين، وهما: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية. فأيهما الأقرب إلى تحقيق مبدأ العدالة- حسب رأيك؟

تمتاز الضريبة النسبية بأنها أقل عدلاً مقارنة بالضريبة التصاعدية؛ وذلك نظرا لفرض نفس المعدل على كل الوعاء الجبائي بغض النظر إلى المقدرة التكاليفية للمكلفين، عكس الضرائب التصاعدية التي يزداد معدلها كلما ازداد الدخل، والعكس، إضافة إلى إمكانية إعفاء شريحة من الشرائح، والتي غالبا ما تكون الأولى، حتى يستفيد منها ذوو الدخل المحدودة؛ وهذا ما أدى إلى تبني معظم الأنظمة الجبائية في العالم للضرائب التصاعدية، وتطبيقها بشكل واسع على دخول الأفراد الطبيعيين.

9- قامت معظم الدول بالتخلي عن تطبيق طريقة الضريبة التصاعدية الإجمالية في أنظمتها الجبائية، وتعويضها بطريقة الضريبة التصاعدية بالشرائح. اشرح سبب هذا التعويض مدعا إجابتك بمثال تطبيقي.

لتوضيح الفرق في حساب الضريبة بين الطريقة التصاعدية الإجمالية والطريقة التصاعدية بالشرائح؛ فإننا نفترض مثلا مكلفاً دخله السنوي يقدر بمبلغ 3500 وحدة نقدية. والجدول الآتي خاص بحساب الضريبة التصاعدية:

النسبة	الشرائح
0%	من 0 إلى 250 وحدة نقدية
07%	من 250 إلى أقل من 1000 وحدة نقدية
12%	من 1000 إلى أقل من 2000 وحدة نقدية
18%	من 2000 إلى أقل من 3000 وحدة نقدية
25%	من 3000 إلى أقل من 4000 وحدة نقدية

يتضح من خلال هذا المثال أنه لتحديد دين الضريبة وفقاً للطريقة التصاعدية الإجمالية تُحدد شريحة التي ينتمي إليها المكلف، ومن ثم يطبق المعدل الخاص بها، فالمكلف الذي يكون دخله 3500 وحدة نقدية تفرض عليه ضريبة بنسبة 25 بالمئة؛ وعليه تفرض الضريبة من إجمالي دخله، ومن ثم يستحق عليه ضريبة قدرها 875 وحدة نقدية؛ في حين أن نفس المكلف في ظل نظام التصاعد بالشرائح تكون الضريبة المستحقة عليه تبلغ القيمة المستحقة عن كل شريحة، أي

$$472.5 = (180 + 57.5 + 70 + 165 + 00) \text{ وحدة نقدية}$$

منفصلة كما يلي:

$$472.5 = (0\% \cdot 250) + (7\% \cdot 750) + (12\% \cdot 1000) + (18\% \cdot 1000) + (25\% \cdot 500) \text{ ون.}$$

وبذلك فحساب الضريبة بالطريقة التصاعدية بالشرائح هي الأقرب إلى تحقيق مبدأ العدالة من الطريقة التصاعدية الإجمالية.

10- بعد دراستك طرق تحصيل الضريبة، ما هي الطريقة المثلى - حسب رأيك - للحد من التهرب

الجبائي؟

تُحصل الضريبة وفق عدة طرق أهمها:

• الدفع المباشر

تلجأ الإدارة الجبائية وفق هذه الطريقة إلى تحصيل الضريبة عن طريق الدفع المباشر، بقيام المكلف بتسديد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة، بعد حسابها اعتماداً على الوعاء الجبائي.

• الأقساط المقدمة

وقد تتبع الإدارة طريقة الأقساط المقدمة، التي يقوم المكلف بمقتضاها بدفع أقساط دورية خلال السنة الجبائية طبقاً للتصريح الذي قدمه عن دخله المحتمل، أو حسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد تحقيقها، بحيث يسترد المكلف ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المحققة أو يدفع ما قد يقل عنها.

• الاقتطاع من المصدر

كما تلجأ الإدارة الجبائية عند تحصيل الضريبة إلى طريقة الاقتطاع من المصدر، التي تتميز عن غيرها من الطرق الجبائية من ناحية لجوء الإدارة الجبائية إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها المكلف على الدخل؛ الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة بحصيلة جبائية مستمرة.

وبذلك تمتاز طريقة الاقتطاع من المصدر بالحد من الغش الجبائي؛ وذلك لاقتطاعها مبلغ الضريبة مباشرة من دخل المكلف، عكس طريقة الدفع المباشر التي تمتاز بمجال مفتوح للتهرب الجبائي؛ نظرا لدفع مبلغ الضريبة من المكلف بتحصيلها؛ لذا تعتبر طريقة الاقتطاع من المصدر أفضل الطرق للتحصيل الجبائي.